

الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان العمانيين في ولاية الدقم: دراسة ميدانية (2015-2017)

منير كرادشة*، شيخة المديلوية**

ملخص

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان العمانيين في ولاية الدقم، من خلال إجراء دراسة ميدانية معتمدة على مسح شامل لجميع الأسر القاطنة في هذه الولاية، والبالغ عددهم (737) أسرة توزعت على 23 قرية خلال الفترة (2015-2017). وقد استخدمت الدراسة لتحليل البيانات عدة طرق إحصائية مناسبة مثل التوزيعات التكرارية والنسبية باستخدام البرنامج الإحصائي المعروف بـ (SPSS). وخلصت الدراسة إلى وجود انخفاض واضح في مستويات الدخل الشهري لأسر منطقة الدقم، كما أبرزت النتائج بأن أغلب سكان الولاية يمتازون بأرصدهم الثقافية القوية، انخفاض مستوياتهم التعليمية بشكل لافت. كما أكدت النتائج انخفاض مستوى الخدمات الصحية المقدمة للسكان خاصة فيما يتعلق بالموشرات الصحية وذات العلاقة في: انتشار الأمراض ووفيات الأطفال وتعقيدات الحمل والإنجاب والإجهاض. وخلصت الدراسة إلى ضرورة الالتفات للدور الممكن أن تلعبه التغيرات الاجتماعية والثقافية في المنطقة لحساسيتها، خاصة في ظل الوجود المكثف للعمالة الوافدة. كما خلصت لضرورة تهيئة المجتمع ولاية الدقم للتعامل مع التغيرات المحتملة في المجالات المختلفة، لاسيما تلك التي يمكن أن تمس البناءات التقليدية؛ وذلك تقادياً لظهور أشكال من التغيرات غير المتسقة مع طبيعة المجتمع وقيمه ومعاييرها.

الكلمات الدالة: الخصائص الديموغرافية، الخصائص الاجتماعية والاقتصادية، التحولات الاجتماعية، نمط الإنتاج، الإنتاج الرعوي.

المقدمة

الكشف عن ملامح السكان المحليين ورصد خصائصهم المختلفة، شأنه أن يقدم معارف عميقة ومعطيات مهمة حول تراكيبهم، وسماتهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ومدى فاعليتهم الإنتاجية، ومعدلات الإعالة التي تسود بينهم، كما تكشف مدى قدراتهم على الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة. خاصة وأن جملة هذه الخصائص تلعب دوراً مهماً في تشكيل رأس المال البشري والفكري وتحديد معالمه، الذي في ضوئه تتحدد قدرة المجتمع على مواكبة التطور والتقدم، خاصة ضمن أطر المجتمعات المحلية التي تشهد عمليات تنمية ضخمة كإنشاء المناطق الاقتصادية والمناطق التنموية الخاصة، والتي عادة ما تنسجم - هذه المجتمعات في خضم هذه العمليات - بديناميكيتها العالية، وسرعة التغير في أبنيتها الاقتصادية وفي

تؤكد الأدبيات التنموية أن مسألة تحديد خصائص السكان وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة، تعد مدخلاً أساسياً لعمليات تخطيط وتنظيم المجتمعات النامية، ومرتكزاً مهماً لتميتها وتطورها وضبط مساراتها؛ كما تعد من أهم مقومات نجاح هذه الخطط. والثابت في هذه الأدبيات، أن عملية

* استاذ دكتور، مركز البحوث الانسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

** مساعدة باحث، مركز البحوث الانسانية، جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

تاريخ استلام البحث 2018/4/3 وتاريخ قبوله 2019/4/25.

تعرضه اثناء عملية التنمية، كما تتطلب تحقيق فهم أعمق لواقعهم، والتعرف على ما يملكون من قدرات تمكنهم من الاستفادة من مكتسبات عملية التنمية (Aggarwal, A. (2007). وتجدر الإشارة بهذا السياق أن الدراسات المسحية كتلك التي تستند إليها هذه الدراسة، تظل وسيلة مهمة لمعاينة هذه الخصائص وتشخيصها، وتفكيك ملامحها ومعرفة علاقتها بعملية التنمية ومسارتها، والكشف عن مدى توافق طرفي معادلة "السكان والتنمية".

مشكلة الدراسة

لعبت المناطق الاقتصادية الخاصة الموجودة في مناطق مختلفة من العالم دوراً محورياً في تنمية المجتمعات التي تقام فيها؛ باعتبارها مناطق متكاملة تشمل جملة من المشروعات الاقتصادية الكبرى، كالمناطق الصناعية، والمناطق الحرة، ومناطق التصدير، والمناطق الخاصة السياحية، والمناطق اللوجستية؛ والتي عادة ما تضم منظومة متكاملة من المشروعات التنموية، والبيئة الاجتماعية، والاقتصادية والخدمات اللازمة لتشغيلها وإدارتها. وتمثل المنطقة الاقتصادية الخاصة في ولاية الدقم إحدى أهم المناطق الاقتصادية في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، والتي رافق قيامها حدوث تغيرات مهمة وكبيرة على بنية المجتمع المحلي (الذي يتسم بكونه من نمط المجتمعات التقليدية ذات البناءات القبلية المحافظة والقائمة على نمط الإنتاج التقليدي كصيد الأسماك والرعي وتربية الحيوانات والحرف التقليدية)، والتي اتسمت بأنها جاءت على شكل طفرات متسارعة ومتلاحقة وتخللها بروز تغيرات سريعة في أنماط الإنتاج والتكنولوجيا المتقدمة، وزيادة عوامل الجذب السكاني، وبرز مظاهر واضحة لعمليات التحول الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في الولاية، والتي حملت تأثيرات عميقة على ملامح السكان سواء الديموغرافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية. وقد اعتبرت كثير من الأدبيات الاقتصادية والاجتماعية أن ملامح السكان المختلفة شديدة الحساسية لعمليات التنمية والتحديث، وقد تشكل أهم المعوقات وراء عدم تجاوز عملية التنمية بالشكل المطلوب وفشلها في الوصول إلى غاياتها (بركات، 2007)، مؤكدة أن نجاح عملية التنمية في تحقيق أهدافها، أمر مشكوك

هياكلها الاجتماعية والثقافية. وتشير المداولات الدولية في هذا السياق، إلى بالغ أهمية المناطق الاقتصادية التنموية الخاصة، وما تتضمنه من مشروعات مختلفة، في إكساب المنطقة المستقطبة صفة العالمية، من خلال تحفيزها لعمليات الاستثمار وإكساب المناطق الحاضنة لها سمات التعددية، وجذب العمالة من بلدان مختلفة سواء للاستثمار أو الاستقرار؛ وإلى اقتران عملية التنمية والتحديث بزيادة سرعة تحول هذه المناطق المستقطبة من أماكن مأهولة بأعداد قليلة من السكان إلى مناطق اقتصادية عالمية مستقطبة للسكان وبأعداد كبيرة؛ وبظهور بيئة اجتماعية واقتصادية جاذبة، ونشوء شبكة من المصالح والعلاقات البرغماتية والنفعية بين السكان المحليين في المجتمعات الحاضنة لها، وبرز تحولات جذرية وكبيرة على واقع السكان الاجتماعي والاقتصادي والثقافي وعلى أنماط علاقاتهم القديمة. ويبدو أن خصوصية مضامين العلاقة بين العنصر السكاني من جهة وعملية التنمية والتحديث التي تطال المجتمعات المحلية من جهة أخرى؛ ليست علاقة سببية بسيطة، وإنما هي علاقة مركبة ومتداخلة ومعقدة، تشترك فيها عناصر كثيرة وتتداخل، وتتصف بطبيعة تبادلية وبشدة تقاطعها وكثرة متلازمتها. إلا أن العنصر البشري يبقى العنصر الأكثر محورية ضمن هذه المعادلة، وكثيراً ما ينظر إليه كأداة التنمية ورأس مالها الفكري وأساسها (كرادشة، 2013)؛ إلا أن هذا المعطى يبقى محكوماً لاعتبارات تتعلق بعملية التنمية نفسها، وما توفره في سياقاتها من مكاسب اجتماعية واقتصادية، ومن مكاسب مختلفة للسكان، كما يبقى مرتبها بما يملكه السكان من معارف وافية، وما يملكون من أدوات ومهارات مناسبة تحتاجها عملية التنمية، وهو ما يؤكد بأن طبيعة هذه العلاقة، لا تمثل تصورا بنائياً أحادياً، إنما تصورا مركباً يتضمن طائفة مختلفة من العوامل والمتغيرات المتداخلة.

وتؤكد خلاصة التجارب العالمية بهذا السياق، بأن فهم طبيعة العلاقة المعقد والمتداخلة بين خلفيات السكان المحليين الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ومضامين عملية التنمية التي يمكن أن تصيب أطر حياتهم ومحيطهم الاجتماعي، يتطلب وإلى حد بعيد تحقيق معرفة موضوعية لملامح هؤلاء السكان وقدرتهم تقديم استجابات مناسبة لمواجهة التحديات الممكن أن

التنمية. كما تكمن أهمية هذه الدراسة من سعيها لتوفير قاعدة بيانات موضوعية وشاملة، وتوفير مرجعيات مهمة حول جوانب مختلفة لهذه الظاهرة المركبة؛ الأمر الذي قد يساعد في الوصول إلى توصيف أكثر دقة وعمقاً لملامح السكان المحليين في ولاية الدقم، وخصائصهم المختلفة، وبالتالي المساهمة في تحديد نوعية السياسات والبرامج الممكن أن تسهم في تمكينهم ورفع مستوى كفاءاتهم، ودمجهم في عملية التنمية والتحديث التي تظال ولايتهم.

أهداف الدراسة

تهدف هذه الدراسة بالتحديد إلى:

- 1- كشف ومعاينة أهم الملامح الديموغرافية لسكان ولاية الدقم.
- 2- كشف ومعاينة أهم الملامح أو الخصائص الاجتماعية لسكان ولاية الدقم.
- 3- كشف ومعاينة أهم الملامح أو الخصائص الاقتصادية لسكان ولاية الدقم.
- 4- كشف ومعاينة أهم الخصائص السكنية لسكان ولاية الدقم.
- 5- التعرف على الأوضاع الصحية لسكان ولاية الدقم.

مصطلحات الدراسة

1. منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة^(*): تعتبر من أهم المناطق الاقتصادية الخاصة في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وتُعدّ المنطقة الاقتصادية الخاصة في الدقم نموذجاً متكاملًا وأعدًا أن يصبح أحد أبرز المناطق الاقتصادية العالمية، إذ تتضمن جملة من المشروعات التنموية وهي: ميناء الدقم، والحوض الجاف، ومطار الدقم الدولي، ومجمع المصفاة والصناعات البتروكيماوية، والمنطقة الصناعية، ومنظومة الأنشطة السمكية، والمنطقة السكنية، ومنطقة الخدمات السياحية والترفيهية، والمدينة التعليمية، ومنظومة خدمات ونقل متكاملة.
2. التغيير الاجتماعي: عرفه انطوني سميث (A. Smith) على أنه نوع من الاختلاف المتلاحق الذي يحدث بمرور الوقت

فيه مالم يؤخذ بالحسبان تلك الاعتبارات ذات العلاقة بالعنصر البشري وخصائصه، خاصة وأن كثيرا من التجارب الدولية قد سجلت إخفاقها في تحقيق أهدافها المرجوة، وأرجعت ذلك وبصورة أساسية لعدم الأخذ بعين الاعتبار خصوصية العلاقة المتبادلة بين واقع المجتمع المحلي ومكونه البشري من جهة ومتطلبات عملية التنمية من جهة أخرى. وانطلاقاً مما سبق فإن مشكلة الدراسة تتحدد في التساؤلات التالية:

- 1- ما أهم ملامح سكان ولاية الدقم الديموغرافية؟
- 2- ما أهم ملامح السكان الاجتماعية في ولاية الدقم؟
- 3- ما أهم ملامح خصائص السكان الاقتصادية في ولاية الدقم؟
- 4- ما أهم الخصائص السكنية لسكان ولاية الدقم؟
- 5- ما طبيعة الأوضاع الصحية لسكان ولاية الدقم؟

أهمية الدراسة

تتبع أهمية الدراسة من تعدد مضامين الظاهرة موضوع البحث، وتنوع آثارها وعمقها، كما تأتي أهميتها باعتبارها من الدراسات التنموية القليلة التي تصب جل اهتمامها في معاينة وتحليل الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان مجتمع محلي ممثلاً بسكان ولاية الدقم في سلطنة عمان، التي تشهد تغييرات تنموية مهمة وعميقة بسبب إنشاء المنطقة الاقتصادية الخاصة فيها. كما تبرز أهمية هذه الدراسة من سعيها لتقديم معرفة دقيقة وموضوعية حول ملامح سكان ولاية الدقم ومعاينة خصائصهم المختلفة وربطها بعملية التنمية التي تسود منطقتهم، ومحاولة تقديم رؤى أكثر عمقا وتفصيلاً حول مدى مواءمة هذه الخصائص مع مجريات عملية التنمية السريعة التي تشهدها الولاية، والتي قد تحقق مزيد من الفهم لإشكالية العلاقة بين طرفي معادلة "السكان والتنمية".

كما تتبع أهمية هذه الدراسة من ندرة الدراسات التي حاولت تحليل ومعاينة أوجه هذه العلاقة وتفصيلها؛ إذ أن اغلب الجهود التي بذلت ضمن هذا الإطار، لم تتعرض بصورة مفصلة لإشكالية هذه العلاقة وحيثياتها، على الرغم من خصوصيتها وعمق انعكاساتها سواء على حياة السكان أو على عملية

^(*) التعريفات الإجرائية للخصائص المختلفة للسكان المحليين اعتمدت كما هي واردة في الجداول المرفقة.

الدراسات السابقة

كشفت المراجعة المتأنية للأدبيات والدراسات السابقة والمتعلقة بإشكالية العلاقة بين الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية والصحية للسكان من جهة، وعملية التنمية التي تصيب مجتمعاتهم المحلية من جهة أخرى، ندرة مثل هذه الدراسات، على الرغم من أهميتها في تقديم معرفة دقيقة حول الملامح المختلفة للعنصر البشري، ومدى ملاءمته لعملية التنمية السائدة، خاصة وأن طبيعة هذه الملامح تشكل مرتكزات أساسية محددة لاستجابات السكان ومواقفهم ومدى تفاعلهم مع عملية التنمية والتحديث التي تطال مناطقهم، ومدى قدرتهم على تحقيق متطلباتها. وقد توخى أثناء عرض نتائج هذه الدراسات مناقشتها استعراضها ضمن إطارين عريضين ممثلين في: الدراسات العربية والدراسات الأجنبية، كذلك بتسلسل زمني متصاعد (أي من الأقدم للأحدث)؛ وذلك بهدف تحقيق نوع من الاتساق في عرض هذه النتائج والبناء عليها، وفيما يلي عرض مفصل لأهم نتائج هذه الدراسات.

أولاً: الدراسات العربية

كشفت دراسة العثمان (1992) بعنوان "الخصائص الاجتماعية-الاقتصادية لمنطقة البادية الشمالية التنموية في الأردن وأسلوب تنميتها- دراسة في تنمية المجتمعات المحلية"، والتي تم تطبيقها على عينة عشوائية بلغت (352) أسرة، والتي اشتملت على (3013) فرداً من منطقة البادية الشمالية التنموية بالأردن؛ أن طبيعة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية للسكان المحليين كان لها أثراً سلبياً على عملية التنمية؛ وشكلت قيوداً على خطط التنمية ومساراتها بسبب انخفاض مستوياتها، كما شكلت معوقات حقيقة في وجه عملية التطور والتحديث في هذه المنطقة، وتمثلت هذه الخصائص ب: كبر حجم الأسرة، واستمرار اتجاهات الأسر نحو تفضيل الحصول على أسر كبيرة الحجم، ارتفاع مستويات الأمية بين الجنسين، وانخفاض المستوى التعليمي للسكان بشكل عام، وعدم ملائمة مهارتهم ومعارفهم العامة مع متطلبات عملية التنمية التي تسود في مناطقهم.

وفي معابنته لإشكالية العلاقة بين مسألة النمو السكاني والتنمية في سوريا في الفترة ما بين 1970-1995، سعى نعيم (1999) من خلال دراسته الموسومة بـ "النمو السكاني والتنمية

داخل الوحدات المستمرة الحدوث" كما يعرفه كنجزي ديفز (K. Davis) على أنه مجموعة الاختلافات التي تحدث داخل التنظيم الاجتماعي والتي تظهر على كل البناءات والنظم التي تحدث في المجتمع" عبدالرحمن ومصطفى 2000: (12-15). بينما عرفه معن خليل بأنه "تحول اجتماعي في المجال الثقافي والمؤسسي عبر الزمن" وعرفه الحسن بأنه "التحول التلقائي المخطط الذي يطرأ على البنى التحتية والفوقية للمجتمع حيث تتحول هذه البنى من أنماطها البسيطة إلى المعقدة" (ورد في الغريبي، 2012).

3. التنمية: عرفه جامع، على أنه التغيير الارتقائي والجذري والمستمر، والمخطط في بناء النظم الاقتصادية، والاجتماعية، والسياسية، والثقافية (الريفية والحضرية)، وذلك من خلال عمليات التنمية الشاملة من قبل الجهات الحكومية والأهلية، والذي يتمثل في الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والمادية والبشرية (دون إخلال بالتوازن البيئي) لتحقيق العدالة التوزيعية للمردودات التنموية الناجمة من الرخاء الاقتصادي، والرفاه الاجتماعي، وضمان الرضا النفسي للسكان المحليين (جامع، 2009: 575).

4. الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للسكان: ويقصد بها خصائص السكان وخلفياتهم المختلفة سواء الديموغرافية أو الاجتماعية أو الاقتصادية والصحية والديموغرافية والسكنية، ويمكن تحديدها وتعريفها إجرائياً كالآتي:

- الخصائص الديموغرافية، وتتمثل في: منطقة السكن، مكان الإقامة.
- الخصائص الاجتماعية، وتتمثل في: النوع الاجتماعي، التركيب العمري، الحالة الاجتماعية، عدد الأطفال، المستوى التعليمي.
- الخصائص الاقتصادية، وتتمثل في: الدخل الشهري، الحالة العملية، القدرة على الادخار، مقدار الادخار.
- الخصائص الصحية، وتتمثل في: الوضع الصحي لأفراد الأسرة، عدد الإعاقات وأنواعها.
- الخصائص السكنية، وتتمثل في: طبيعة السكن، ملكية السكن، عدد الغرف.

البدو في محافظة القاهرة. وقد توصلت الدراسة إلى انخفاض المستوى التعليمي للسكان المحليين، وانتشار الزواج الداخلي بينهم كأحد أنماط الزواج السائدة في تلك المجتمعات التي يغلب عليها طابع البداوة. كما بينت الدراسة بأن هناك أثر سلبي واضح لانخفاض خصائص السكان المحليين سواء الاجتماعية أو الاقتصادية على عملية التنمية في هذه المجتمعات، كما أوضحت استمرار شيوع وانتشار بناءات اجتماعية تقليدية قبلية وموروثات ثقافية جامدة، الأمر الذي انعكس تباعاً على مجريات عملية التنمية في هذه المجتمعات المحلية وعلى مستويات الإنجاز والتحديث فيها.

بذات السياق توصلت دراسة عوض (2011) حول "الأثار الاجتماعية للمشروعات القومية شرق العوينات نموذجاً بجمهورية مصر العربية"، والتي أجريت على عينة قوامها (720) مفردة، إلى أن قيام المشروعات التنموية في هذه المناطق قد أدى إلى تفكيك نسيج ملامح الحياة الاجتماعية التي يألفها الأفراد، مما زاد مشاعرهم السلبية وفقدان الأمن الاجتماعي، الأمر الذي أثر سلباً على عمليات التنمية والتطوير في مناطقهم، وهي من وجهة نظر الدراسة تمثل نتاج للتغيرات المتسارعة والناجمة عن تبدل الأدوار التقليدية للأفراد لتحل محلها أوار وظيفية جديدة ملازمة لأنماط الإنتاجية الجديدة التي بدأت تظهر في مناطقهم كنتاج لعملية التحديث والتنمية، الأمر الذي خلق تحديات جديدة أما السكان لم يألفوها.

كما أبرزت دراسة الزهراني وآخرون (2013) حول "الخصائص العامة للسكان بمدينة تبوك: دراسة تحليلية من منظور التفاعل المكاني الاجتماعي"، والتي اعتمدت على البيانات الرسمية الموفرة من قبل وزارة الاقتصاد والتخطيط، أن من أهم التغيرات التي برزت على مدينة تبوك في العقود الأخيرة التي صاحبت عمليات التنمية والتطوير في المدينة تمثلت في: اختلال التراكيب النوعية للسكان، وارتفاع نسب الذكور مقارنة بنسب الإناث وبشكل كبير، وعزت ذلك بسبب عامل الهجرة سواء الداخلية أو الخارجية التي لازمت عملية التنمية وما رافقها من حراك سكاني وزيادة عوامل الطلب على العمل من قبل أفراد مجتمع مدينة تبوك.

وفي دراسة السلمي (2016) والموسومة بـ "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لبرامج التنمية الريفية

الاقتصادية والاجتماعية تراكيب وثيق وعلاقات متبادلة"، إلى البحث في الأسس النظرية للعلاقة بين النمو السكاني والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي، حيث توصل إلى مجموعة من النتائج أهمها: أن التنمية تعد عملية مستمرة ومتواصلة، ولا يمكن ربطها فقط بمعدلات النمو الاقتصادي؛ وإنما هناك عوامل اجتماعية وبيئية أخرى لا بد أن تؤخذ بالحسبان أثناء رسم سياساتها وتقويمها والحكم عليها، كما يجب الأخذ بعين الاعتبار المعطيات الاجتماعية والديموغرافية والثقافية للمجتمع باعتبارها تشكل المحكات الأساسية في تحديد ملامح تطور المجتمع، كما تحكم سير عملية تنميته ومسارته المختلفة.

وفي ذات السياق، سعت دراسة محمد (2000)، بعنوان "الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للتنمية المستدامة للقرية الريفية الصحراوية"، إلى تشخيص الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للسكان، ومعرفة اتجاهاتهم نحو برامج التنمية المستدامة واستراتيجياتها، والتعرف كذلك على الصعوبات التي تواجه هذه البرامج التنموية. وقد استندت الدراسة في معالجة بياناتها إلى المنهج الوصفي التحليلي المقارن باستخدام أداة الاستبانات والمقابلات الفردية والجماعية البورية لجمع البيانات، إضافة لأداة الملاحظة لرصد مظاهر حياة سكان القرى. وقد بلغ حجم العينة (425) من أرباب الأسر في القرى الصحراوية الأربع في مصر والمحددة في الدراسة. وتوصلت النتائج إلى اتجاه السكان لتبني قيم والمعتقدات المعوقة لعملية التنمية المستدامة والتي تمثلت بـ: كبر حجم الأسرة، انتشار نمط زواج الأقارب والزواج المبكر، كما اشارت الدراسة إلى استناد بعض القرى المحيطة من عملية التنمية التي تسود في مناطقهم، وبروز تغيرات مهمة في قيم أفرادها خاصة فيما يتعلق بزيادة تقبلهم لمسألة خروج الإناث لسوق العمل، وتغير كثير من في القيم ذات العلاقة بسن الزواج والسن عند الإنجاب، كذلك في اتجاهات السكان نحو مسؤوليتهم المجتمعية.

وفي معرض مناقشته لعلاقة خصائص السكان في نمو المناطق المحلية، سعى السيد (2011) بدراسته الموسومة بـ "خصائص السكان في المجتمعات البدوية في نطاق محافظة القاهرة"، والتي تم تطبيقها على (1589) نسمة من افراد الأسر البدوية، إلى التعرف على أثر التنمية الحضرية على السكان

بالإناث. وأشارت الدراسة إلى أن خلق هذه الفرص لا يولد الدخل فقط للسكان المحليين، بل يخلق فوائد عديدة مثل: تحسين نوعية حياة العمال المحليين، وتعزيز مستويات إنتاجيتهم، والحد من الفقر. وخلصت الدراسة إلى أن مثل هذه المناطق لها تأثير مباشر وعميق على التنمية البشرية، من خلال توفير فرص العمل والمهارة، وفي الحد من البطالة، وتوليد الدخل، ورفع مستوى المعيشة لسكان المنطقة.

كما كشفت دراسة بو هاو وآخرون (Pu Hao, 2011)، حول "تطوير وإعادة تطوير القرى الحضرية في شنتن بجمهورية الصين الشعبية"، إلى ظهور الطابع الحضري في القرى الصين الشعبية بعد عملية التنمية التي شهدتها هذه المناطق وزيادة ظهور خدمات البنية التحتية والشوارع المعبدة، وزيادة إنشاء المباني والشقق وزيادة توافر الاجتماعية والترفيهية للسكان. وقد أشارت الدراسة إلى أن تطوير هذه القرى قد أسهم في زيادة عوامل الجذب للمهاجرين بحثاً عن فرص عمل في المصانع والمؤسسات الخدمية التي اتاحتها عملية التنمية في هذه المناطق. كما أشارت الدراسة إلى بروز آثار واضحة على بنية الهرم الاجتماعي في هذه القرى، وخلق طبقتين اجتماعيتين متمايزتين تمثلتا في: فئة الأغنياء وأصحاب الامتيازات من سكان القرى الحضرية، وطبقة من ذوي الدخل المتدني من المهاجرين إلى المناطق الحضرية.

وفي دراسة لسوميك وسارما (Saumik & Sarma: 2013)، الموسومة بـ "آثار سبل العيش على الأسر النازحة: دراسة تطبيقية على منطقة فالتا الاقتصادية في غرب البنغال"، والتي تم إجراؤها على عينة تكونت من (1017) أسرة، وضمت (630) أسرة متضررة من (النازحين والأراضي المكتسبة) و(387) أسرة لم تتأثر. وقد خلصت الدراسة إلى أن أفراد الأسر النازحة لديهم أعلى معدلات مشاركة في سوق العمل في المنطقة الصناعية، واتسام هذه الأسر بانخفاض مستويات تعليمها واتساع الفجوة بين الجنسين فيما يتعلق بنسب مساهمتها بسوق العمل ولصالح الذكور، وضعف مساهمة السكان الإناث في النشاط الاقتصادي في تلك المنطقة.

تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من خلال المراجعة المتأنية للأدبيات السابقة

بالمجتمع العربي السعودي"، والتي تم تطبيقها على عينة بلغت (200) مفردة من القاطنين في قرية ستارة في المملكة العربية السعودية. حيث توصلت الدراسة إلى تنوع في طبيعة التغيرات الاجتماعية وتعددتها، لتشملت التحول في نوع الأسرة ووظائفها، وعزوف الشباب عن العمل الزراعي، وزيادة هجراتهم نحو المدن، وارتفاع المستوى التعليمي للسكان، وتحسن البنية التحتية والخدمات الصحية في المجتمع، إضافة إلى زيادة اهتمام المؤسسات العاملة بمسألة الرفاه الاجتماعي.

ثانياً: الدراسات الأجنبية

سعت دراسة ريتشارد (Richard, 2003)، بعنوان "تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على التكنولوجيا ونقل المعرفة للأمريكيين الأصليين في المناطق الاقتصادية الخاصة"؛ إلى تحليل ودراسة مقومات النمو الاقتصادي الناجح، وأثره على مشروعات التنمية التي تستخدم في المناطق الاقتصادية الخاصة في أمريكا، ونقضي مجالات النمو الاقتصادي الإيجابية المجاورة للمشروعات. وقد أظهرت النتائج أن تطوير القدرة على الابتكار للسكان المحليين تعتمد على زيادة القدرة الاستيعابية للمناطق الاقتصادية، وتوفير أسس عملية النمو الاقتصادي المستدام في المحلية والمجاورة على حد سواء. كما توصلت الدراسة إلى أن أهم جوانب الاستثمار الناجح تمثل في مدى مطابقته بين احتياجات المجتمع المحلي وقدرات الشركات الأجنبية، ومدى تسهيل وتشجيع سيران وانتشار التكنولوجيا في هذه المناطق، ومدى نجاح الشركات في نقل المهارات للسكان المحليين، خاصة فيما يتعلق برفع مستويات تعليمهم ورفع مستوى مهاراتهم في مجال التواصل الاجتماعي والابتكار، واستخدام التكنولوجيا الجديدة في عمليات الإنتاج.

وخلصت دراسة أجروال (Aggarwal, 2007)، الموسومة بـ "تأثير المناطق الاقتصادية الخاصة في العمالة والفقر والتنمية البشرية"؛ والتي تم تطبيقها على المجتمعات المحلية التابعة للمناطق الاقتصادية الخاصة بدولة الهند، إلى أن تأثير المناطق الاقتصادية على العمالة المحلية يمتد من خلال ثلاث قنوات رئيسية وهي: توفير فرص عمل مباشرة للعمالة المحلية الماهرة في المصانع والمشروعات الاستثمارية، وتوفير فرص عمل غير مباشرة للعمالة المحلية غير الماهرة متعلقة بالنقل والاتصالات وفي مختلف الوظائف الخدمية، وتوفير فرص عمل خاصة

للتطوير، كثير ما تواجه تحديات غاية في التعقيد نتيجة عدم استعداد الناس وجاهزيتهم لها ولما يلزمها من عمليات تحديث وتغيير؛ وعدم وجود ثقافة مناسبة تهيئة لهذا التغيير (Aggarwal, 2007). إذ كثيرا ما تواجه عملية التنمية بمنظومة من القيم الاجتماعية والمعتقدات وأنماط من السلوك وطرق المعيشة التي يغلب عليها طابع التقليدي والمحافظة، والتي لا تتسجم في كثير من الأحيان مع عملية التنمية والتحديث وما يسودها من عمليات تغيير ونماء، والتي قد تشكل ما يمكن تسميته بـ "القيود الاجتماعية الثقافية للتنمية، المرتبطة عادة بخصائص السكان وخلفياتهم المختلفة؛ الأمر الذي يؤكد أهمية مراعاة طبيعة الظروف الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمع، كذلك سمات وخلفيات السكان المحليين المختلفة، ومدى تجاوبهم مع عملية التنمية وما يلزمها من عمليات تحديث، ومدى مراعاة منظومة القيم السائدة واستجابتها لعملية التنمية ومتلازماتها؛ ومدى تهيئتها للخطط والآليات لتسهيل عملية دمج العنصر البشري في عملية التنمية ومساراتها، وتهيئة الجماعات المحلية ومؤسسات المجتمع لعملية التحديث والتغيير هذه (أبو طاحون، 2003).

كما تؤكد بعض المداخل النظرية التي تناولت إشكالية عملية التنمية، بأن نجاحها في أي مجتمع؛ يبقى مرهون بطبيعة المحيط الاجتماعي وخصوصيته الثقافية والاجتماعية، فالمجتمع كسوق اجتماعي ثقافي يسعى عادة إلى تحقيق التوازن والانسجام بين كافة مكوناته، وذلك بالاعتماد المتبادل بين مختلف هذه المكونات بشكل يؤدي إلى خلق نوع من التوازن وتكامل بينها. وضمن هذه الرؤية فإن سير عملية التنمية بالصورة المطلوبة، وتحقيق أهدافها وما يتخللها من عمليات انتقال للمجتمع من طوره التقليدي البسيط إلى طور المجتمع الحديث المعقد، يتطلب الكثير من العمل لتهيئة لأبنائه الاجتماعية والاقتصادية والثقافية قبل الولوج بعمليات التغيير المادي (الحوارني، 2007).

فيما رهن بعض المفكرين الاجتماعيين نجاح العملية التنموية في أي مجتمع، بطبيعة الخصائص السيكولوجية للمكون البشري، حيث رأى ماكلياند McClelland في عام 1962م، وهيجن Hagen في عام 1962م، وشومبيتر Schumpeter أن طبيعة منظومة القيم والدوافع الشخصية والسيكولوجية لدى عناصر المجتمع، هي المحدد الأساسي لمستويات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع ونجاحها

لموضوع الدراسة، إلى أن أغلب هذه الدراسات تميل إلى تأكيد وجود علاقة متبادلة بين مسألة التنمية الاقتصادية ومساراتها وخصائص السكان وخلفياتهم المختلفة، فهناك من الدراسات التي رصدت أهمية أثر خصائص العنصر البشري على مسارات عملية التنمية ونجاحها، بالمقابل رصدت دراسات أخرى أثر عمليات التنمية نفسها على عناصر المجتمع المحلي، بينما رصدت بعض الدراسات طبيعة العلاقة المتبادلة والمتداخلة بين هذه العناصر وعملية التنمية ومآلاتها.

وفي إطار هذا التنوع في الدراسات الميدانية واختلاف مداخلها وأوجه اهتماماتها وتباين نتائجها، يتضح نغرد هذه الدراسة عن باقي الدراسات بتركيزها على محاولة رصد الخصائص الاجتماعية والاقتصادية والصحية لسكان منطقة نائية تشهد عملية تحولا اجتماعي واقتصادي سريعة وجذرية، كما تتميز هذه الدراسة بأنها من الدراسات المسحية الشاملة، والتي تسعى إلى رصد ملامح سكان مجتمع ولاية الدقم وكشف خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، ومقاطعتها قدر الإمكان بعمليات التغييرات والتحديث العميقة التي تشهدها منطقتهم.

الإطار النظري

تتضمن عملية التنمية بمفهومها العام، أبعادا اجتماعية وثقافية واقتصادية وبيئية حاسمة التأثير على واقع السكان وظروف معيشتهم، سواء بسبب نتائجها المباشرة على المكون البشري أو على موروثهم الثقافي والاجتماعي، أو بسبب طبيعة مضامينها وعمق انعكاساتها على المحيط الاجتماعي وابنيته الاقتصادية والثقافية. ويبدو أنه ورغم المكتسبات العديدة التي ترافق عملية التنمية في المجتمع؛ إلا أنها تواجه بكثير من التحديات، ولعل أهمها ذلك المتدفق من مفاصل البناءات الاجتماعية والثقافية السائدة في المجتمعات نفسها، خاصة تلك المجتمعات التي تتصف بالتقليدية والمحافظة، بسبب ما تحويه من نظم ومؤسسات تميل إلى المحافظة مثل: مؤسسة القبيلة والأسرة، وما تتضمنه من روابط أولية وعلاقات قرابية وما تتخلله من عادات وتقاليد وقيم تميل إلى الثبات والجمود.

وتظهر تجارب العديد من الدول في مجال التنمية والتخطيط أن العمليات التنموية التي تكون عادة مدعومة بإرادة رسمية

حتمية التغيير وتدفع به.

ويبدو إن فعل عملية التغيير الاجتماعي المرتبط بعملية التنمية والتحديث، عادة ما يأخذ شكلا متدرجا في المجتمعات، بحيث يأخذ اتجاه عاموديا خطيا، يتم بمقتضاها تحول الأبنية التقليدية الساكنة والبسيطة إلى أبنية حديثة مركبة ومعقدة، والتي يبدو أنها قد مهدت لظهور مجتمعات ما بعد الصناعة، وأسهمت بتطور النظم الاقتصادية العالمية وتعقد شبكاتها، كما يظهر أنها قد أسهمت بقوة في توطين سياسات التنمية الاقتصادية وضبط مساراتها والتحكم بانعكاساتها المتعددة على الدول الساعية للتطوير والتحديث. وهو ما يؤكد أن عملية التغيير هي مسألة حتمية، يمكن أن تمس كافة المجتمعات وحتى النائية والساكنة منها، الأمر الذي يتطلب التحضير لها وربطها بالجوانب الشخصية وبخصائص السكان وخلفياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المختلفة. مع ضرورة مراعاة أن طبيعة هذه العلاقة بين "السكان والتنمية"، لا تمثل تصورا بنائيا أحاديا، إنما تصورا مركبا يتضمن طائفة مختلفة من العوامل والمتغيرات المتداخلة والمتبادلة التأثير كما أسلفنا.

منهجية الدراسة

تعد الدراسة من نمط الدراسات الوصفية التحليلية، والتي اعتمدت في جمع بياناتها على المسح الشامل، نظرا لطبيعة الهدف العام الذي تتركز حوله الدراسة والمتمثل في: رصد ودراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية لسكان ولاية الدقم، ورصد أهم التغيرات التي طرأت على هذه الخصائص، وعليه فإن الأسلوب الوصفي يعد أكثر الأساليب ملائمة لتحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها. وبصورة أكثر تحديد فقد اعتمدت هذه الدراسة لتحقيق أهدافها- وبصورة أساسية- على المنهج الوصفي التحليلي عن طريق إجراء دراسة مسحية لكافة الأسر العمانية القاطنة في ولاية الدقم.

مجتمع الدراسة

يتمثل مجتمع الدراسة في جميع المواطنين العمانيين المقيمين في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، والبالغ عددهم (4062) نسمة. وقد استندت الدراسة على في جمع بياناتها على المسح الشامل لجميع الأسر العمانية القاطنة في ولاية

(أورد في: الجوهري، 2010)، بينما يؤكد ماكيلاند على دور الفرد وما يملكه من أفكار في عملية التغيير الاجتماعي وعزاها لأهمية وعمق دور الأفكار التي يحملها، في تبديل أنماط حياته وتبنيه لقم ومعتقدات حديثة مؤاتية لعملية التغيير والتحديث، مؤكداً على أهمية تبني الفرد لقيم مثل الدافعية للإنجاز، موضحاً بأن عملية التنمية الاقتصادية التي تطال المجتمعات عادة ما تكون مسبقة بظهور محركات سابقة "ومعززة لها" تتعلق بالدافعية للإنجاز، وهو ما دعاه ماكيلاند بـ "الإنجاز"، مؤكداً بأن المجتمع الذي تبرز فيه مثل هذه المحركات، يكون أقدر من غيره على أحداث التغيير المطلوب. وهو ما يقابل مفهوم "الشخصية النمطية" عند هيجن، الذي أكد أن تحقيق مفهوم التنمية، يتطلب توافر مستوى عال من الدافعية للإنجاز لدى الأفراد، و بروز الشخصية الإبداعية، وهو ما تفقده المجتمعات التقليدية؛ نظرا لطبيعة بناءاتها الاجتماعية والثقافية، التي تميل إلى المحافظة والسكون، ولطبيعة مكونه البشري الذي يفتقد في أغلب الأحيان القدرة على المنافسة والإنجاز، وعدم الاهتمام بقيمة الوقت والنظام (عبد الحميد، ومصطفى، 2010). ويفترض هيجن بهذا الخصوص أن بؤادر التغيير في الأبنية التقليدية للمجتمعات البسيطة، يبدأ عندما تبرز في هذه المجتمعات عناصر قادرة على أحداث التغيير، ولديها قدرة على الأبداع والابتكار والتجديد وتبني كل ما هو جديد، والتي قد تشكل أكبر تهديد للأبنية الاجتماعية والثقافية القديمة، ومثل هذه العناصر عادة ما تظهر بالتدرج ويرتبط عادة بظهورها بروز معطيات وظروف اجتماعية وثقافية مؤاتية ودافعة لعملية التغيير الاجتماعي (عبد الحميد، ومصطفى، 2010).

بالمقابل يرى شومبيتر من خلال مفهوم "المنظم والقائد الملهم"، أن القوة الدافعة للتنمية الاقتصادية تقوم ظهور شخصية القائد الملهم، ويرى أن البيئة الرأسمالية هي من تملك إمكانيات الابتكار وتحرك عملية التنمية الاقتصادية (أورد في: الجوهري، 2010: 296-281). ويؤخذ على هذا الاتجاه تجاهله لمسألة التنوع ومرونة الثقافات المختلفة عبر التاريخ، رغم رؤيته للمجتمعات التقليدية كمجتمعات تغلب عليها سمة الامتثال والسكون وإغفاله للحراك النسبي الذي يحدث في مختلف الثقافات التقليدية، نتيجة لعوامل التحديث والتنمية وانتشارها الأفقي، ونتيجة للهيمنة الاقتصادية العالمية التي تؤكد على

الأسئلة التي تم اقتراحها، لتخرج الاستبانة بصورتها النهائية. كما تم إجراء اختبار معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach's alpha)؛ بهدف قياس الاتساق الداخلي لفقرات الأداة مع المحاور التي تتدرج ضمنها، وقد بلغت قيمة معامل الثبات الكلي (.702). لاستبانة الأسرة، مما يشير إلى ثبات مقبول لأسئلة الدراسة واتساقها، وهي قيمة تفي بأغراض الدراسة والأهداف التي صممت الأداة لتحقيقها.

المعالجة الإحصائية

اعتمدت الدراسة على استخدام مجموعة من النماذج الإحصائية بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليه في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة، والكشف عن تقاضياتها وتحليل حيثياتها. وقد تراوحت هذه الأساليب بين النماذج الإحصائية الوصفية مثل: التوزيعات النسبية والتكرارية والمتوسطات والانحرافات المعيارية، ويُعدّ هذا النموذج من التحليل من أنسب النماذج الإحصائية لطبيعة ظاهرة الدراسة، خاصة عندما تكون البيانات مصنفة ضمن مقياس اسمي ومرتبطة على شكل تكرارات ونسب.

عرض نتائج الدراسة ومناقشتها

يكشف التراث السوسولوجي في معالجاته لأسس التنمية ومقومات نجاحها، مدى اختلاف الرؤى حول أهمية الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان المجتمعات المحلية، وأثرها في عمليات التحديث التطور، بدءاً بالنماذج الثنائية، الذي أكد أهمية نمط المجتمعات المحلية سواء أكانت تقليدية أم حديثة كمؤشر اجتماعي يكشف عن شكل وطبيعة العلاقات الاجتماعية السائدة في المجتمع قدر الدراسة، وأثرها على قيم وممارسات السكان ديناميتهم، ونشاطهم الاقتصادي، ومدى فاعليتهم الانتاجية، ودافعيتهم للمنافسة والانجاز. تؤكد النماذج النظرية التنموية على أهمية الموقع الجغرافي، وحجم وطبيعة الموارد الطبيعية في المجتمع على عملية التنمية. ويزر المدخل التنموي السيكولوجي ليركز على أثر الخصائص النفسية والشخصية للأفراد في تحديد مستويات التنمية بين المجتمعات، وهو ما يمكن توظيفه في رصد وتحديد مدى توفر فرص التطوير لأبناء المجتمع المحلي، وطبيعة توقعاتهم المستقبلية، بالإضافة لما

الدقم بمحافظة الوسطى، والتي توزعت على 23 قرية، وتم تنفيذ الدراسة خلال الفترة من 2015 إلى 2017م، وقد شكل أرباب هذه الأسر المصدر الرئيسي لاستقصاء وجمع بياناتها.

مجال الدراسة وحدودها

المجال البشري: تم تطبيق الدراسة على أرباب الأسر العمانية المقيمة في ولاية الدقم بمحافظة الوسطى، والذين توزعوا على 23 قرية والذين شكلوا الإطار العام للدراسة ومجالها البشري.

المجال المكاني: قامت الدراسة على المسح الشامل لجميع مناطق الدقم بمحافظة الوسطى، والتي بلغ عددها 23 قرية، وذلك باستخدام الاستبانة كأداة للدراسة.

المجال الزمني: تم تنفيذ الدراسة خلال الفترة من 2015 إلى 2017م.

أدوات جمع البيانات

قامت الدراسة بتطبيق أداة الاستبانة كوسيلة لجمع البيانات عن السكان المحليين بالولاية، وقد تضمنت الاستبانة 10 محاور رئيسية تم التركيز فيها على أهم الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية للسكان العمانيين في منطقة الدقم الاقتصادية، من خلالها دراسة الوضع العام للسكان بالمنطقة، وتوصيف أنماط العلاقات التبادلية القائمة بينهم وبين مختلف المشاريع الاقتصادية، وقد تم اعتماد أرباب هذه الأسر المصدر الرئيسي لجمع بياناتها.

صدق الاستبانة وثباتها

يُقصد بصدق الاستبانة وضوح الاستبانة، وموضوعية ما تحتويه من أسئلة وفقرات ومصطلحات، ومدى صلاحيتها للتحليل الإحصائي، ومقدرتها على قياس ومعاينة موضوع الدراسة، ودقتها في قياس وتحقيق الأهداف التي صُممت لأجلها. وقد تم التأكد من صدق الاستبانة عن طريق صدق المحكمين، حيث تم عرض الاستبانة على (18) محكم من المتخصصين والأكاديميين من كلية الآداب والعلوم الاجتماعية في جامعة السلطان قابوس، وتم بناءً في ضوء توجيهاتهم واقتراحاتهم إجراء التعديلات المطلوبة، وإضافة الكثير من

يمكن أن يقدمه من مؤشرات ذات الصلة بنوعية الحياة الصحية للسكان المحليين. وفي ضوء ما تقدم فسيقوم هذا الجزء من الدراسة، بعرض أهم النتائج الوصفية لخلفيات سكان ولاية الدقم وبالأخص خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والسكنية والصحية المختلفة، ومن جوانب مختلفة في محاولة لتوصيف ومعاينة هذه الخصائص، ومحاولة فهمها بشكل دقيق.

وفيما يلي عرضٌ مفصّلٌ لأهم هذه النتائج:

أولاً: الخصائص الديموغرافية لأفراد مجتمع الدراسة

يرتكز هذا الجزء من الدراسة على محاولة تقديم عرض مفصل للخصائص الديموغرافية لأرباب الأسر في مجتمع ولاية الدقم، ومحاولة تقديم تصورات تفصيلية ودقيقة حول خلفياتهم هذه، وفيما يلي عرضٌ مفصّلٌ لأهم هذه النتائج:

الجدول (1)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانية وفقاً لنوعهم الاجتماعي

النوع	التكرار	النسبة %
ذكر	451	61.2
أنثى	285	38.7
غير مبين (بيانات مفقودة)	1	0.1
المجموع	737	100.0

توضح نتائج الجدول (1) أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة من ارباب الأسر (الذين أجابوا على الاستبانة) هم من الذكور وبنسبة (61.2%)، بالمقابل شكلت نسبة الإناث (38.7%) من حجم مجتمع الدراسة، مما قد يسهم بتعزيز وجهات نظر وأفكار تمثل شريحة الذكور باعتبارها الفئة الأكثر تمثيلاً في مجتمع الدراسة، إذ قد تميل بعض الأفكار أحياناً لصالحهم

وتعبر بشكل أكثر عن وجهات نظرهم وخصوصيتهم وقيمهم الذكورية بحكم طبيعة التوزيعات التكرارية هذه؛ خاصة وأن مجتمع الدقم ما يزال مجتمعاً محافظاً على بناءاته التقليدية ذات الصيغ الأبوية، ويعد بطبيعة تكوينه مجتمعاً تقليدياً يملك كل خصائص المجتمع الذكوري، وما زال يتميز بولائه القبلي، التي يشكل الاطار العام لبنينته الاجتماعية والثقافية.

الجدول (2)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانية وفقاً لتراكيبهم العمرية

العمر	التكرار	النسبة %
15-64 سنة	611	82.9
65 سنة فأكثر	55	.7
غير مبين (بيانات مفقودة)	71	0.1
المجموع	737	100

تظهر نتائج الجدول (2) تركيز أعمار المبحوثين من ارباب الأسر العمانية في ولاية الدقم عند الفئة العمرية (15-64) وبنسبة (91.7%)، وهي تشكل الفئة النشطة اقتصادياً، بينما تشكل فئة كبار العمر أي فوق الـ 64 عام ما نسبته (8.3%). ويمكن أن تقدم هذه التراكيب العمرية كثير من المؤشرات حول

مواقف واتجاهات هذه الفئة العمرية، التي تعد محور عملية التنمية والتحديث في الولاية ومحور نشاطها الاقتصادي- وهي الفئة الأكثر تمثيلاً في عينة الدراسة- ولها خصوصيتها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، مقارنة بباقي الفئات العمرية.

الجدول (3)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانية وفقاً لعدد أفراد الأسرة

النسبة %	التكرار	عدد أفراد الأسرة
4.3	32	لا يوجد
34.9	257	3-1
28.6	211	4-6
24.7	182	7 فأكثر
7.5	55	لا ينطبق
100.0	737	المجموع

إعالتهم في مثل هذه المناطق النائية وكثافة استخداماتهم في اقتصاديات الأسرة، وزيادة الاعتماد على ما يقدمونه من مساعدات عينية ومادية (كرادشه، 2015: 27)، كما يبدو أن الأطفال في هذه المناطق النائية البسيطة ما زالوا يشكلون أداة ثمينة بيد المرأة لتأكيد إنجازها الإيجابي وتحقيق مكانتها الاجتماعية سواء داخل نطاق اسرتها أو مجتمعها.

ثانياً: الخصائص الاجتماعية لأفراد مجتمع الدراسة

يسعى الجدول (4) إلى توضيح جملة من الخصائص الاجتماعية لأرباب الأسر من السكان العمانيين القاطنين في ولاية الدقم، والتي سيتم استعراضها وفقاً لآلية محددة تكفل إعطاء صورة متكاملة عن هذه الأوضاع، وفيما يلي عرض مفصل لأهم هذه النتائج:

أما فيما يتعلق بعدد أفراد الأسرة لأرباب الأسر في ولاية الدقم، فتبرز نتائج جدول (3) أن أغلب هذه الأسر تتكون أحجامها من (1-3) أطفال وبما نسبته (34.9%)، بالمقابل بين ما نسبته (28.6%) بأن أحجام أسرهم تتراوح بين (4-6) أطفال، فيما أشار ما يقارب ربع العينة (24.7%) إلى أن أحجام أسرهم تتجاوز الـ 7 أطفال، وهي نتيجة تؤكد ارتفاع مستويات خصوبة المرأة في ولاية الدقم، وهو ما يتفق مع طبيعة الأرصد الاجتماعية والثقافية الريفية؛ التي تميل إلى إنجاب أكبر قدر من الأطفال وتكوين أسر كبيرة الحجم، وتعظيم الانجاز الإيجابي للمرأة؛ كون الأبناء يشكلون منفعة وعائد اقتصادياً واجتماعياً للأباء ومصدر ضمان وحماية لهم، خاصة في حال العجز والمرض والشيخوخة، كذلك بسبب قصر مدة

الجدول (4)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانية وفقاً لحالتهم الاجتماعية

النسبة %	التكرار	الحالة الاجتماعية
8.4	62	أعزب
72.5	534	متزوج
8.4	62	مطلق
10.6	78	أرمل
0.1	1	غير مبين (بيانات مفقودة)
100.0	737	المجموع

وصفاً للحالة الاجتماعية لأفراد مجتمع الدراسة من أرباب الأسر

يتضح من خلال القراءة المتأنية الجدول (4) الذي يتضمن

بناءات اجتماعية وثقافية تقليدية محافظة، قد عزز من اعتماد السكان المحليين على اقتصاديات العائلة؛ والتي شكلت أهم أسس تدعيم بناء الأسرة وتماسكها في الولاية. كما يبدو أن خصوصية هذه البناءات في ولاية الدقم وخصوصية روافدها الاجتماعية والاقتصادية والثقافية، قد عززت تماسك الأسرة كما عززت من وجودها ومحافظةها على روابطها قوية ومتوازنة.

العمانية في ولاية الدقم، بأن أغلبهم من المتزوجين حالياً، وينسبة تصل إلى (72.5%) والذي يتمتعون باتحادات زواجية متماسكة. بينما وصلت نسبة الاتحادات الزوجية المنتهية بالطلاق إلى (8.4%)، كما بلغت نسبة الاتحادات التي انتهت بـ"الترمل" بسبب وفاة أحد الزوجين إلى (10.6%)؛ وهي نتيجة تؤكد ارتفاع نسبة الاتحادات الزوجية المتماسكة في ولاية الدقم. ويبدو أن سيادة نمط الانتاج الرعوي والصيد واستمرار سيادة

الجدول (5)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانية وفقاً لمستوياتهم التعليمية

المستوى التعليمي للربة الأسرة			المستوى التعليمي لرب الأسرة		
النسبة %	التكرار		النسبة %	التكرار	
42.2%	311	أمي	39.1%	288	أمي
21.4%	158	يقرأ ويكتب	19.5%	144	يقرأ ويكتب
9.0%	66	أساسي	7.1%	52	أساسي
16.7%	123	دبلوم عام	21.0%	155	دبلوم عام
2.2%	16	دبلوم عالي	3.5%	26	دبلوم عالي
0.5%	4	بكالوريوس	1.1%	8	بكالوريوس
0%	0	دراسات عليا	7%	5	دراسات عليا
8.0	59	غير مبين (بيانات مفقودة)	8.0	59	غير مبين (بيانات مفقودة)
100.0	737	المجموع	100.0	737	المجموع

كما يلاحظ من خلال نتائج الجدول (5) ارتفاع نسبة الأمية عند لدى ارباب الأسر من الإناث وبنسبة (42.2%)، بينما بلغت نسبة من يقرآن ويكتب (21.4%) فقط، كما يلاحظ انخفاض نسبة الحاصلات على درجات علمية عليا كالـدبلوم العالي إلى (2.2%) والبكالوريوس (0.5%)، مما يوضح بأن هناك انخفاض واضح في المستويات التعليمية لربات الأسر في مجتمع ولاية الدقم. وهو ما تؤكد البيانات الصادرة عن المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (المركز الوطني للإحصاء والمعلومات، 2013: 9) وإلى انخفاض مستويات تعليم سكان محافظة الوسطى مقارنة بغيرها من المحافظات، وإلى ارتفاع مستويات الأمية فيها إلى (36%). وتشير دراسة كرادشة والمحروقية (2015) بهذا الخصوص أن كثير من النساء في

أما بخصوص المستويات التعليمية السائدة للأرباب الأسر من الذكور في ولاية الدقم، فتبين نتائج الجدول (5) وجود انخفاض ملموس وواضح في مستويات تعليمهم في الولاية، حيث بيّنت النتائج أن أغلبهم من الأميين وبنسبة تصل إلى (39.1%)، كما بيّنت النتائج بأن (19.5%) منهم يقرؤون ويكتبون فقط أي دون أي مؤهل علمي، وبأن هناك (21.0%) يحملون الدبلوم العام. بالمقابل بيّنت النتائج بأن نسبة حملة البكالوريوس لم تتجاوز (1.1%) وفي حين وصلت للدراسات العليا (0.7%)، مما يؤكد انخفاض المستويات التعليمية للأرباب الأسر من الذكور في ولاية الدقم، رغم أن هناك تغيرات ايجابية ومهمة وملحوظة بدأت تفرض حضورها على الواقع التعليمي لسكان المنطقة.

قيم (البلوشي، أميرة، 2013). وتؤكد دراسة تاينولي (Tianyuli، 2010) بهذا السياق عمق أثر ارتفاع المستويات التعليمية لأفراد المجتمع المحلي على مستويات نموه الاقتصادي ونجاح عملية التنمية فيه، موضحاً أن ثقافة المجتمع وارتفاع مستويات تعليم عناصره، قد تشكل العنصر الأساسي في نجاح عملية التنمية الاقتصادية.

المجتمعات التقليدية البسيطة كمجتمع الدقم يشكل هدفاً للزواج المبكر، بسبب امتلاكهم القليل من البدائل خارج إطار العلاقة الزوجية. وهو - بشكل عام - مؤشر مهم ويحمل مضامين اجتماعية واقتصادية وثقافية متنوعة قد تنعكس على كثير من مواقف السكان واتجاهاتهم حول عملية التنمية التي تشهدها الولاية، لاسيما وأن عملية التعليم تعدّ عملية تربية عميقة وحاسمة الأثر على فكر الإنسان ومعتقداته وعلى ما يحمله من

الجدول (6)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرياب الأسر العمانية وفقاً لمنطقة سكنهم

النسبة %	التكرار	المنطقة
31.6	233	وادي صاي
3.7	27	نفون
27.0	199	ظهر
3.4	25	ثلين
4.6	34	جويرة
15.1	111	رأس مدركة
10.3	76	هيتام
4.3	32	ديتاب
100.0	737	المجموع

يلاحظ من نتائج الجدول (7) فيما يتعلق بمكان إقامة المبحوثين من أرياب الأسر في ولاية الدقم وهل يقطنون في (مركز الدقم/ قرية/ بادية)، أن أغلبهم يقطنون في مناطق ريفية (القرى المحيطة بمركز ولاية الدقم) وبنسبة (56.4%)، وفي المرتبة الثانية من حيث نسبة التركيز جاء مركز ولاية الدقم وبنسبة (23.1%) و(8.4%) للذين يقطنون في مناطق البادية. كما أظهرت النتائج بأن هناك (10.7%) من أرياب الأسر العمانيين قيد الدراسة، هم من خارج ولاية الدقم، وهي نتيجة توضح أن أغلب سكان ولاية الدقم هم من القاطنين في المناطق الريفية المحيطة في قلب الولاية ومن الذين يمتازون بأرصدتهم الثقافية الريفية التي تميل إلى البداوة؛ وبنسب متوارثة، فيها كثير من المحافظة، ومن الذين يمتازون بولاءاتهم القبلية؛ التي تشكل الإطار العام لمواقفهم وممارساتهم الاجتماعية والاقتصادية المختلفة.

يتبين من خلال قراءة المتأنية لنتائج الجدول (6) أن أغلب أرياب الأسر من سكان ولاية الدقم، يتركزون في منطقة وادي صاي وبنسبة تصل إلى (31.6%)، تليها منطقة ظهر بنسبة (27.0%)، ومن ثم منطقة رأس مدركة وبنسبة (15.1%)، وهيتام (10.3%). كما يلاحظ من خلال النتائج بأن أقل نسبة تركز للسكان موجودة في منطقة ثلين وبنسبة (3.4%)، كذلك في منطقة نفون (3.7%) وديتاب (4.3%) وجويرة (4.6%)، ما يوضح أن أغلب سكان ولاية الدقم يتمحور تركيزهم بشكل خاص في كل من وادي صاي وظهر ورأس مدركة. ويمكن عزو أنماط هذه التوزيعات لطبيعة أنماط إنتاجهم التي تقوم على نمط الإنتاج الرعوي وطبيعة البناءات الاجتماعية الثقافية السائدة في الولاية، وإيضاً وفقاً لطبيعة مناطق تركز المشاريع الاقتصادية والاجتماعية التي لازمت قيام منطقة الدقم الاقتصادية، والتي صاحبها حراك جغرافي مكثف للسكان تجاه هذه المناطق.

الجدول (7)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانية وفقاً لمكان إقامتهم

النسبة %	التكرار	مكان الإقامة
1.4	10	غير مبين (بيانات مفقودة)
8.4	62	بادية
56.4	416	قرية
23.1	170	مركز ولاية الدقم
10.7	79	من خارج الدقم
100.0	737	المجموع

ثالثاً: الخصائص الاقتصادية لأفراد مجتمع الدراسة
تعكس الخصائص الاقتصادية للسكان المحليين مدى
ديناميتهم ومدى مساهمتهم في الأنشطة الاقتصادية وفعاليتهم

فيها، كما تكشف أوجه وملامح أوضاعهم المهنية، ومستويات
دخلهم الشهري، ومقدرتهم على الادخار، وفيما يلي توضيحاً
لذلك:

الجدول (8)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانية وفقاً لحالتهم العملية

النسبة %	التكرار	الحالة العملية لرب الأسرة
16.8	124	لا يعمل
3.9	29	يبحث عن عمل
0.7	5	غير راغب في العمل
5.2	38	لا يعمل بشكل دائم
10.0	74	غير مبين (بيانات مفقودة)
100%	737	المجموع
26.6	196	موظف في الحكومة
16.3	120	موظف في مؤسسة خاصة
2.0	15	يعمل في الرعي
14.9	110	يعمل في الصيد
3.5	26	صاحب عمل
10.0	74	غير مبين (بيانات مفقودة)
%100	737	المجموع
6.4	47	تعمل
70.4	519	لا تعمل
10.3	76	باحثه عن عمل
4.3	32	غير ذلك
8.5	63	غير مبين (بيانات مفقودة)
%100	737	المجموع

تبرز نتائج الجدول (8) الحالة العملية للأرباب الأسر قيد الدراسة، إذ توضح النتائج وجود ارتفاع واضح في نسب الأرباب الأسر من الذكور غير العاملين في ولاية الدقم وبنسبة تصل إلى (16.8%)، وبأن هناك (3.9%) يبحثون عن عمل وبوجود (5.2%) يعملون بشكل غير دائم. كما تُبين نتائج الجدول نفسه بأن أغلبية العاملين من الذكور يعملون في القطاع الحكومي وبنسبة (26.6%) و(16.3%) يعملون في مؤسسات خاصة و(14.9%) منهم يعملون في الصيد، و(2.0%) يعملون في الرعي.

وتوضح هذه النتيجة بمجمها ارتفاع نسب غير العاملين والباحثين عن عمل من أرباب الأسر من الذكور في الولاية، كذلك تُبين أن أغلبهم يعملون في المؤسسات الحكومية، كما توضح النتائج انخفاض نسب العاملين في أنماط الإنتاج القائم على الصيد الرعي. وهي نتيجة تؤكد بمجمها وجود تحولات عميقة وجذرية في طبيعة مهن سكان المنطقة وفي طبيعة أنماط إنتاجهم والتي قد تُعدّ نتاجاً صافياً للتغيرات السريعة المصاحبة لإقامة منطقة الدقم الاقتصادية الخاصة. وهي نتيجة متفقة مع ما خلصت إليه دراسة جودكيند وويست (Goodkind, & West, 2002) والتي أشارت إلى عزوف معظم سكان القرى عن العمل في الزراعة، وتركهم للأعمال التقليدية، وذلك بسبب تطلعهم للعمل بوظائف أفضل والتي توفرها المشاريع الاستثمارية

والمؤسسات الخدمية في مناطقهم المحلية. أما فيما يتعلق بالحالة العملية للأرباب الأسر من الإناث، فيتبين النتائج أن هناك (70.4%) منهن لا يعملن حالياً، كما ترتفع نسبة من يبحثن عن عمل إلى (10.3%)، وهي نتيجة تؤكد أن هناك انخفاض واضح ولموس في نسب مساهمة المرأة في سوق العمل في ولاية الدقم، ووجود طلب كامن وواضح لدى هذه الشريحة السكانية على دخول سوق العمل، وهو ما يؤكد أهمية إعطاء هذه الشريحة السكانية مزيداً من الاهتمام سواء في مجال التأهيل أو التدريب أو فيما يتعلق برفع مستواهن التعليمي سعياً لتحقيق مزيداً من فرص المساهمة في سوق العمل لهذه الشريحة من السكان. وتعزو دراسة كرادشه وآخرون (كرادشه وآخرون، 2018) غياب المرأة عن المساهمة في سوق العمل في ولاية الدقم لمجموعة من العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية المتداخلة، كذلك بسبب قلة الفرص المتاحة لها في المنطقة، وأيضاً كنتيجة للنظرة التقليدية التي تحاصرها بأدروها التقليدية داخل الأسرة كزوجة وربة بيت. ما يؤكد بأن هذه التغيرات التي أصابت منطقة الدقم لم تمس جوهر إشكالية المرأة في الولاية والتي ما زالت مختزلة ومحاصرها بشرطها الأنثوي وأدوارها التقليدية وبخصوصيتها الأنثوية رغم بروز مؤشرات عديدة تؤكد حدوث تغيرات ولو نسبية فيما يتعلق بمساهمة المرأة الاقتصادية في الولاية قيد الدراسة.

الجدول (9)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانية وفقاً لمقدار دخلهم الشهري لأسرهم

النسبة %	التكرار	مقدار الدخل (بالريال العماني)
63.6	469	أقل 400
23.7	175	400-699
5.8	43	700-999
4.1	30	1000-1299
0.8	6	1300-1599
0.7	5	أكثر من 1600
1.2	9	غير مبين (بيانات مفقودة)
100	737	المجموع

الدخل الشهري معطيات أخرى مهمة وعميقة تتعلق بطبيعة الظروف والأحوال المعيشية والصحية الصعبة التي تحيط بعناصرها وحجم التحديات التي يواجهونها، لا سيما في ظل التحولات السريعة والجزرية التي طرأت على ولايتهم. وتذهب دراسة جون (JOHN, 2005) بهذا الصدد إلى أن الاستثمار الأجنبي في المشروعات المختلفة قد ساهم في رفع مستوى معيشة السكان المحليين، وفي تغير وتحسين أنماط إنتاجهم المحلية، كذلك في توفير العمالة المحلية اللازمة، وفي مرافق إنتاجية لتوظيف وخلق فرص جديدة للعمالة المحلية، وفي رفع مستوى رفاهية السكان، مما يؤكد دور المشروعات التنموية في رفع مستوى معيشة السكان المحليين وتحسين مستويات رفاههم.

تبين نتائج الجدول (9) بأن أغلب الأسر في مجتمع الدراسة وبنسبة (63.6%) لم يتجاوز دخلها الشهري 400 ريال عماني، وبأن هناك (23.7%) من الأسر تتراوح مداخيلهم بين 400-699 ريال عماني. بالمقابل تتخفف نسبة الأسر ذات الدخل الشهري العالي وبشكل واضح خاصة فئة (1000-1299) ريال عماني لتصل (4.1%) فقط، وهي نتيجة تدل على تركيز مستوى الدخل الشهري للأسرة في ولاية الدقم عند مستويات الدخل المنخفض، وهي نتيجة تنطوي على مضامين اجتماعية واقتصادية مختلفة باعتبار أن مقدار دخل الأسرة الشهري عادة ما يلازمه آثار عميقة على تطلعات عناصرها ومواقفهم المختلفة، حيث أن ارتفاع هذه المداخل الشهرية يجعلهم أكثر رغبة في الإفادة مما نتجها عملية التنمية من معطيات، وفي رفع مستوى خبراتهم ومعارفهم. بينما يتضمن انخفاض مقدار

الجدول (10)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من ارباب الاسر العمانية وفقا لميلهم للادخار ومقداره

النسبة %	التكرار		
8.5	63	نعم	هل تقوم الأسرة بالادخار
89.8	662	لا	
1.6	12	غير مبين (بيانات مفقودة)	
100	737	المجموع	
90.5	667	لا يدخرون شيء	مقدار الادخار (بالريال العماني)
4.1	30	99<	
1.8	13	100-199	
2.2	16	200-299	
1.5	11	300 فأكثر	
100	737	المجموع	

قيد الدراسة أشاروا لميلهم للادخار وبشكل شهري. والظاهر أن حجم هذه الادخارات لم تتجاوز 99 ريال عماني - وهي نتيجة تحمل مضامين اقتصادية مهمة حول ضعف قدرة السكان المحليين على الادخار بشكل شهري، كما قد تدل على ضعف إمكانات السكان الاقتصادية على تعظيم مدخراتهم، كما قد تحمل مؤشرات حول مدى كفاية مداخيلهم الشهرية لسد متطلبات

توضح نتائج الجدول (10) أن هناك نسبة قليلة من أرباب الأسر من سكان المنطقة قادرين على تكوين مدخرات، وبنسبة لا تتعدى (8.5%)، بالمقابل أشارت النسبة العظمى منهم (90.5%) بأنهم لا يدخرون أي شيء، وهي نتيجة لافتة للانتباه خاصة في ضوء تأكيد الأغلبية العظمى من سكان هذه الولاية عدم قدرتهم على الادخار، حتى بوجود نسبة محددة من الأفراد

يقوم الجدول (11) وبشكل أساسي على رصد خصائص طبيعة السكن لأرباب الأسر العمانيين في ولاية الدقم، وقد حددت هذه الخصائص السكنية في مجتمع البحث في: طبيعة المسكن، وملكيته، وعدد الغرف، والتي يمكن تفصيلها كالآتي:

حياتهم الأساسية وما يطرأ عليها من مستجدات في ضوء عملية التحول السريع التي يشهدها مجتمعهم، وكثرة التحديات وصعوبات التي بدأت تفرضها ظروف الحياة المتغيرة في الولاية ومتطلباتها.

رابعاً: الخصائص السكنية لأفراد مجتمع الدراسة

الجدول (11)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من أرباب الأسر العمانيين في ولاية الدقم وفقاً لطبيعة سكنهم

النسبة %	التكرار	طبيعة السكن
1.2	9	شقة
8.7	64	فيلا
8.4	62	عريش
62.1	458	بيت عربي
12.5	92	بيت من مواد غير ثابتة
6.1	45	غير ذلك
0.9	7	غير مبين (بيانات مفقودة)
100.0	737	المجموع

من البيوت المصنوعة من مواد غير ثابتة أو عريش، وهي نتيجة تؤكد تضمن الأنماط المعيشة للسكان المحليين لظروف معيشية غير سهلة، وتؤكد أن طبيعة حياتهم ينخلها كثير من التحديات والصعوبات المعيشية، كما تؤكد حاجتهم لمزيد من الخدمات الأساسية، وهي مسائل - كما يبدو - قد بدأت تشكل أهم أوليات المعين في هذه المنطقة، ويتبدى ذلك من خلال حجم التغيير والتحديث في البنية التحتية الذي بدأ يظهر في هذه المنطقة.

توضح نتائج الجدول (11) أن أغلب أفراد مجتمع الدراسة من ارباب الأسر العمانية، يقطنون في بيت عربي وبنسبة (62.1%)، وبأن هناك (12.5%) يقطنون في بيت من مواد غير ثابتة، و(8.4%) منهم يقطنون في عريش، مقابل (8.7%) منهم يقطنون في فيلا و(1.2%) في شقة. وهي نتيجة توضح أن هناك نسبة مهمة من سكان ولاية الدقم مازالوا يعيشون ضمن ظروف معيشية قد تكون صعبة، كون أغلبها

الجدول (12)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من ارباب الأسر العمانية وفقاً لملكية السكن

النسبة %	التكرار	ملكية السكن
84.5	623	ملك خاص
6.9	51	ملك مشترك
3.1	23	ملك مشروعات المنطقة
2.0	15	إيجار
2.3	17	غير ذلك
1.1	8	غير مبين (بيانات مفقودة)
100.0	737	المجموع

إلى أحد المشروعات القائمة في المنطقة. وهي نتيجة تبرز أن أغلب سكان الولاية يقطنون في مساكن خاصة يملكونها، وإن كان بعضها لا يتعدى عن كونه عريش أو بيت شعبي أو بيت من مواد غير ثابتة.

أما فيما يتعلق بملكية المساكن فتوضح نتائج الجدول (12) أن أغلب ملكيات هذه المساكن تعود إلى سكان المنطقة وبنسبة (84.5%)، بينما أشار (6.9%) فقط إلى أن ملكية المسكن هي ملكية مشتركة، كما بين (3.1%) أن ملكية المسكن تعود

الجدول (13)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من ارباب الأسر العمانية في ولاية الدقم وفقاً لعدد الغرف في مسكنهم

عدد الغرف	التكرار	النسبة %
غير مبين	5	0.7
غرفة	135	18.3
2-3	441	59.8
4 وأكثر	130	17.6
غير ذلك (بيانات مفقودة)	26	3.5
المجموع	737	100

المختلفة ومستوى انتاجيتهم وقدرتهم على العمل والإنجاز والمنافسة، وفيما يلي عرض تفصيلي لهذه الخصائص والتي تمثلت في: الإصابة بالأمراض، حدوث وفيات الأطفال في الأسرة، سبق تعرض الأسرة لواقعة لإجهاض، يمكن توضيحها كالتالي:

يتضح من خلال نتائج الجدول (14) أن هناك نسبة بسيطة من ارباب الأسر العمانيين في ولاية الدقم قد أشاروا لمعاناة أسرهم من الأمراض، وبنسبة (16.8%) مقابل (81.7%) أشاروا لعدم معاناتهم من أي أمراض تذكر. كما تبرز النتائج ارتفاع نسب تعرض الأسرة في ولاية الدقم لوفاة أحد أطفالها، وبنسبة (22.1%) وهذا المؤشر يحمل في طياته مؤشرات صحية مهمة حول ضعف وتردي الأوضاع الصحية للأطفال في الولاية. كذلك توضح النتائج ارتفاع مستويات الإجهاض سواء لأسباب عمدية أو غير عمدية لدى النساء المتزوجات في ولاية الدقم، حيث وصلت نسب تعرضنهن لمثل هذه الأحداث الحيوية إلى (26.5%)، مما يدل على وجود ظروف صحية صعبة وعدم توافر خدمات ذات علاقة بمرحلة الأمومة أثناء فترة الحمل والولادة وبشكل مناسب. كما يمكن عزو ارتفاع نسب تعرض الامهات للإجهاض بشقيه العمدي والعفوي، لعدم توفر الخدمات الصحية الكافية واللازمة للأم الحامل، خاصة تلك

أما فيما يتعلق بعدد الغرف في المسكن، فتبرز نتائج الجدول أعلاه أن أغلب هذه المساكن تحتوي على (2-3) غرفة وبنسبة 59.8%، بينما أشار 17.6% من المبحوثين من ارباب الأسر في ولاية الدقم إلى توافر (4) غرف وأكثر في المسكن، كما أشار ما يقارب (18.3%) من سكان الولاية إلى أنهم يعيشون في مساكن لا تتوافر فيها إلا غرفة واحدة فقط، وهي نتيجة تستحق التوقف عندها مطولاً وإعطائها مزيداً من البحث والدراسة، خاصة وأن مثل هذه المؤشرات الواضحة حول وجود نسب مهمة من الأسر تعيش في مساكن لا تتوافر فيها غير غرفة واحدة، تتضمن دلالات مهمة حول وجود ظروف معيشية وسكنية صعبة متنوعة تحيط بهذه الأسر وتستدعي مزيداً من الدراسة والبحث، ولا سيما عند الأخذ بعين الاعتبار كبر حجم الأسرة في ولاية الدقم، وارتفاع عدد أفرادها، وقد شكلت مثل هذه الجوانب أهم أوجه اهتمام المعين ويظهر ذلك من خلال مظاهر التغير والتحديث العديدة التي بدأت تتجلي بشكل واضح على مساكن السكان المحليين.

خامساً: الخصائص الصحية لأفراد مجتمع الدراسة

كرس جدول (14) لرصد بعض الخصائص الصحية لأسر أفراد مجتمع الدراسة، خاصة وأن هذه الخصائص تقدم مؤشرات مهمة حول أوضاع السكان ومدى قدرتهم على إداء مناسبتهم

الحديث حجم الاهتمام الذي بدأ يبرز بمثل هذه الجوانب ذات العلاقة بالأوضاع الصحية لسكان ولاية الدقم، والتي كما يبدو قد تقديمها على سلم الأولويات وإعطاؤها كثير من الأهمية.

الخدمات ذات العلاقة بمرحلة الأمومة والطفولة، وحتى إن توافرت هذه الخدمات فهي تتركز في قلب ولاية الدقم، وبعيداً عن التجمعات السكانية الريفية ذات الطابع المتباعدة والذي يقع في كثير من الأحيان على أطراف الولاية. وتؤكد الشواهد

الجدول (14)

التوزيعات النسبية والتكرارية للمبحوثين من ارباب الأسر العمانية وفقاً لصحة ومعدلات وفيات أطفالهم ومعدلات الإجهاض

النسبة %	التكرار	الخصائص الصحية للمبحوثين
16.8	124	نعم
81.7	602	لا
1.5	11	غير مبين (بيانات مفقودة)
100	737	المجموع
22.1	163	نعم
75.8	559	لا
0.3	2	لا ينطبق
1.8	13	غير مبين (بيانات مفقودة)
100	737	المجموع
26.5	193	نعم
63.8	471	لا
7.6	56	لا ينطبق
2.2	16	غير مبين (بيانات مفقودة)
100	737	المجموع

الجدول (15)

التوزيعات النسبية للمبحوثين من ارباب الأسر العمانية في ولاية الدقم وفقاً لبروز حالات الإعاقة في أسرهم

النسبة %	التكرار	وجود حالات من الإعاقة لدى الأسرة
8.4	62	نعم
84.7	624	لا
6.9	51	غير مبين (بيانات مفقودة)
100.0	737	المجموع

الأسرة سواء كانت بصرية أو سمعية، أو حركية أو حسية أو جسدية، بالمقابل أشار 84.7% بأنه لا توجد أي حالة إعاقة بين أفراد الأسرة. وهي نتيجة تنزع لتأكيد وجود معاناة لدى

المراجعة المتأنية الجدول (15) تبرز ارتفاع نسب حالات الإعاقة لدى الأسر في ولاية الدقم، حيث أشار (8.4%) من ارباب هذه الأسر، إلى معاناتهم من وجود إعاقة لأحد أفراد

واعطائها مزيداً من البحث والتحليل بسبب عمق انعكاساتها سواء على الفرد المعاق أو على أسرته أو على المجتمع برمته.

شريحة واضحة من أسر ولاية الدقم من هذه الظاهرة، والتي قد تحمل الأسرة وعناصرها تبعات اجتماعية واقتصادية وثقافية ونفسية كبيرة ومتنوعة؛ وهي نتيجة تستحق التوقف عندها

الجدول (16)

التوزيعات النسبية للمبحوثين من ارباب الأسر العمانية في ولاية الدقم وفقاً لنوع الإعاقة في السرة

النسبة %	التكرار	نوع الإعاقة
1.6	12	نعم
6.6	49	لا
85.6	631	لا ينطبق
6.1	45	غير مبين (بيانات مفقودة)
100.0	737	المجموع
7.	5	نعم
7.5	55	لا
85.8	632	لا ينطبق
6.1	45	غير مبين (بيانات مفقودة)
100.0	737	المجموع
3.4	25	نعم
4.7	35	لا
85.8	632	لا ينطبق
6.1	45	غير مبين (بيانات مفقودة)
100.0	737	المجموع
2	15	نعم
6.1	45	لا
85.8	632	لا ينطبق
6.1	45	غير مبين (بيانات مفقودة)
100	737	المجموع

من الأسر تعاني من أحد أشكال الإعاقة لإحدى عناصرها، وبأن الإعاقات الجسدية هي الأكثر انتشاراً بينها، تلتها الإعاقات ذات العلاقة بحاسة النطق ثم السمعية ثم البصرية، وهي نتائج لافتة للانتباه وتحتاج أيضاً لمزيد من البحث والتحليل، خاصة بسبب المعطيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي تمر بها الأسر التي تعاني من وجود إعاقة لأحد أفرادها.

يوضح الجدول (16) أن أهم أشكال الإعاقة التي تعاني منها الأسرة في ولاية الدقم الإعاقات الجسدية، التي جاءت في المرتبة الأولى وبنسبة 3.4%، وتليها الإعاقات ذات العلاقة بالنطق والتي بلغت نسبتها 2.0%، ثم جاءت في المرتبة الثالثة الإعاقات السمعية وبنسبة 1.6%، وفي المرتبة الأخيرة جاءت الإعاقات البصرية وبنسبة 0.7%. وهي نتيجة توضح وجود نسبة واضحة

الخلاصة

سعت هذه الدراسة إلى تقديم معرفة دقيقة وموضوعية حول ملامح سكان ولاية الدقم وخصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية والصحية المختلفة، وربطها بعملية التنمية التي تسود منطقتهم، وذلك في محاولة لتكوين رؤى أكثر عمقا وتفصيلاً حول مدى مواءمة خصائص سكان المنطقة قيد الدراسة لعمليات التنمية السريعة، وخاصة وأن العنصر السكاني يشكل مرتكزا أساسيا وبالغ الأهمية في تقرير معالم نجاح مسيرة هذه العملية ووصولها إلى أهدافها. وقد اعتمدت الدراسة بصورة أساسية على الاستبانة كأداة لجمع البيانات، والتي تضمنت أسئلة متنوعة ذات علاقة مباشرة بالظاهرة قيد الدراسة، وقد تم الاستناد في هذه الدراسة، إلى منهج المسح الاجتماعي الشامل بالاعتماد على التحليل الكمي، وبالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية المتعارف عليها في العلوم الاجتماعية (SPSS)؛ وذلك بهدف معالجة بيانات الدراسة وتحليلها، باستخدام نماذج إحصائية متعددة مناسبة ومعبرة إحصائيا عن الظاهرة المدروسة، وما يلزمها مؤشرات، والتي تمتاز بقدرتها على توصيف الظاهرة وتشخيصها بشكل شامل ودقيق، وقد توصلت الدراسة لمجموعة من النتائج والتوصيات أهمها:

أولاً: أهم النتائج:

1. أبرزت نتائج الدراسة أن أغلب سكان منطقة الدقم يمتازون بأرصدتهم الثقافية الريفية، وبأن أغلبهم يقطنون في مناطق ريفية (قرى) وبنسبة (56.4%)، وهي نتيجة يمكن أن تتعكس على كثير من مواقف ووجهات نظر السكان إزاء كثير من الظواهر التي تعترض حياتهم.
2. كشفت نتائج الدراسة أن عرى الوحدات الزوجية والعلاقات الأسرية مازالت قوية في ولاية الدقم، حيث بلغت نسبة الأسر التي يعيش الزوجان فيها معاً (72.5%) مقابل (8.4%) مطلقين.
3. اتضح من خلال نتائج الدراسة أن عنصر التعليم أصبح يعد من أهم العناصر والاعتبارات التي ترفع من مكانة الفرد الاجتماعية في ولاية الدقم؛ إذ أكد أكثر من نصف مجتمع الدراسة هذا الاتجاه.
4. أسهم قيام المنطقة الاقتصادية في تغيير نظرة المجتمع المحلي نحو عمل المرأة ومسألة مساهمتها الاقتصادية، وزاد

- من قبوله لمبدأ مشاركة المرأة سواء الاقتصادية والاجتماعية، ورغم ذلك فأن نسبة مساهمة المرأة في سوق العمل ما زالت منخفضة؛ إذ هناك ما نسبته (70.4%) من النساء في ولاية الدقم لا يعملن حالياً.
5. بيّنت النتائج أن أغلب أرباب الأسر يتسمون بانخفاض مستوياتهم التعليمية وبشكل لافت للانتباه؛ حيث بلغت نسبة الذين يحملون شهادات بكالوريوس فما فوق (0.7%) فقط، بينما بلغت نسبة النساء الأميات (42.2%).
 6. أظهرت نتائج الدراسة انخفاض مستويات دخل الأسري الشهري في منطقة الدقم، حيث أوضحت الدراسة أن أكثر من نصف الأسر بلغت مداخيلهم الشهرية أقل من (400) ريال عماني، وبنسبة وصلت إلى (63.6%).
 7. كشفت نتائج الدراسة وجود نسبة محدودة من الأسر قيد الدراسة، لديهم قدرة على الادخار شهرياً؛ وأن حجم هذه الادخارات لم يتجاوز 99 ريالاً عمانياً- وهي نتيجة تحمل مضامين اقتصادية مهمة وعميقة حول إمكانيات السكان الاقتصادية وقدراتهم على الإيفاء بحاجاتهم الأساسية، ومدى كفاية مداخيلهم الشهرية لسد متطلبات الحياة الأساسية ومستجداتها، خاصة في ظل التغيرات العميقة التي بدأت تشهدها الولاية وزيادة متطلبات الحياة فيها.
 8. بيّنت الدراسة أن هناك نسبة واضحة من السكان ما زالوا يعيشون ضمن ظروف معيشية وسكنية غير ملائمة كونهم يعيشون في البيوت المصنوعة من مواد غير ثابتة، وهي نتائج تستحق الوقوف عندها وإعطاها مزيد من الاهتمام والبحث والتحليل (وهي جوانب شكلت أولويات المعنيين في الولاية)، مع الأخذ بعين الاعتبار ان بيانات الدخل التي يدلي بها أرباب الأسر قد لا تكون دقيقة بسبب حساسية مثل هذه البيانات بالنسبة لهذه الأسر.
 9. أكدت النتائج انخفاض مستوى الخدمات الصحية لسكان مجتمع ولاية الدقم ككل فيما يتعلق بمؤشرات: انتشار الأمراض ووفيات الأطفال وتعقيدات الحمل والإنجاب والإجهاض (وهي ابضا من الجوانب التي بدأت تحظى باهتمام كبير من قبل المعنيين في الولاية).

التوصيات

1. يبدو أن طبيعة التحولات التي يشهدها مجتمع ولاية الدقم،

بمهن حديثة، وخاصة في بعض القطاعات التي تصنف بالريادية لاسيما تلك التي تتماشى مع حركة التنمية والتحديث؛ باعتبار أن إشراك السكان المحليين في هذه القطاعات الريادية؛ يفترض أن يشكل أحد أولويات عمليات التنمية في مجتمع الدقم، وهدفاً رئيسياً يجب العمل عليه، خاصة في ظل حاجات المجتمع لتنمية عناصره القادرة على الريادة والابتكار والمبادرة.

5. ضرورة الالتفات لوضع المرأة في ولاية الدقم وإعطائها مزيداً من الاهتمام والعمل على تمكينها والاستفادة من قدراتها الكامنة، بشكل يعزز تحررها من كثير من القيم والمعتقدات القديمة التي كانت تحاصرها بأدوارها التقليدية التي دأبت على تأديتها "كزوجة وربة بيت فقط". وضرورة العمل على دمجها أكثر في عملية التنمية التي تشهدها ولاية الدقم؛ الأمر الذي سيكون له مردود إيجابي ومن نواحي اجتماعية واقتصادية وثقافية سواء على المرأة نفسها أو على مجتمعها برمته.

6. يجدر التنويه هنا إلى أن عملية تمكين السكان المحليين اجتماعياً واقتصادياً؛ لا يتم إلا من خلال خطط مسبقة وبرامج مدروسة ومنظمة، لضمان نجاح وتحقيق كافة الأهداف الإنمائية للمجتمع، الأمر الذي من شأنه تحقيق الكثير من المنافع الاقتصادية والاجتماعية العالي.

7. زيادة الجهود لتكوين نماذج نسائية ناجحة؛ الأمر الذي قد يدفع كثيراً من الإناث في مجتمع ولاية الدقم إلى تقليد ومحاكاة مثل هذه النماذج الاجتماعية؛ مما يعزز روح المبادرة لديهن والانخراط بمهن حديثة وعصرية تتماشى مع عملية التنمية التي تمر بها الولاية، والتي تحتاج إلى مشاركة كل عناصره الفاعلة في العملية الاقتصادية.

وما طرأ عليه من تغيرات اقتصادية واجتماعية وثقافية وتكنولوجية، وما سببته ذلك من تغيرات والتي قد تكون أعمق وأوسع في المدى المنظور، يؤكد ضرورة إعادة النظر في فيما يمكن أن تتركه هذه التغيرات من آثار على الهياكل البنائية لمجتمع ولاية الدقم، بمختلف أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وضرورة تحقيق مزيد من الدمج للسكان المحليين في عملية التنمية، وتمكينهم وتأهيلهم وتدريبهم، ومنحهم أدواراً أكثر فاعلية في عملية التنمية والتحديث التي تشهدها ولايتهم.

2. كما يبدو أن هناك فجوة واسعة بين مستويات التحصيل التعليمي لسكان المنطقة من جهة، وطبيعة المهن المتاحة من جهة أخرى. ويبدو أن أهم العوامل الإضافية المعززة لاتساع حدة هذه الفجوة، ضعف ما يملكه السكان المحليين من خبرات ومهارات التي تتطلبها عملية التنمية والتحديث ومعارف دقيقة وعالية؛ مما يؤكد ضرورة الالتفات لمسألة رفع مستوى تعليم السكان وتدريبهم وتأهيلهم، وربط هذه العمليات بطبيعة الفرص الممكن أن تتيحها عملية التنمية والتحديث في ولايتهم.

3. إن تعزيز دخول السكان القادرين على العمل والراغبين لسوق العمل وبمهن مختلفة، خاصة تلك الأنماط المهنية الحديثة والتي تصنف بمهن غير تقليدية والتي تحتاجها عملية التنمية في المنطقة الاقتصادية الخاصة في الولاية؛ سيسهم في زيادة دوران عجلة التنمية، وسيساعد السكان على تحقيق كثير من أهدافهم المأمولة، وسيسهم أيضاً في زيادة عمليات تمكينهم اجتماعياً واقتصادياً، الأمر الذي سينعكس إيجاباً على سير عملية التنمية في الولاية وتطورها.

4. إعطاء مزيد من الاهتمام لمسألة انخراط السكان المحليين

بركات، حليم (2009) "المجتمع العربي المعاصر: بحث في التغيير والأحوال والعلاقات". ط1، مطبعة السفير، وزارة الثقافة- عمان الأردن.

البلوشي، أميرة (2013) "مشروع الدقم: مشروع اقتصادي أم قطب تنموي"، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب- جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو طاحون (1998) "في النظريات الاجتماعية المعاصرة" المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، ط1، مصر.

كرادشه منير والمصاروة عيسى (2015) "نظرية اتجاهات تدفق الثروة: مقارنة معرفية" المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الجامعة الأردنية، عدد (1) 8، الأردن.

كرادشه، منير، وحسن سمير، والمعولي ناصر (2018) "اثر قيام المنطقة الاقتصادية في ولاية الدقم بسلطنة عمان على أوضاع المرأة الاجتماعية والاقتصادية: دراسة كمية تحليلية" جامعة الكويت مجلس النشر العلمي، عدد (2) 46، الكويت.
المدلولية، شيخة (2013) الآثار الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الاقتصادية الخاصة بالدقم: دراسة ميدانية، (رسالة ماجستير غير منشورة)، كلية الآداب جامعة السلطان قابوس، سلطنة عمان.

المركز الوطني للإحصاء والمعلومات (2013)، "الخصائص التعليمية للسكان العمانيين"، المركز الوطني للإحصاء ط1، سلطنة عمان.

المغربي سميرة (2012). "التغيرات الاجتماعية المصاحبة لنمط السلطة في الأسرة السعودية: دراسة مقارنة بين المرأة العاملة وغير العاملة في مدينة جدة" مجلة كلية الآداب جامعة الزقازيق مصر. عدد (61) 2

المراجع الأجنبية

Aggarwal, A. (2007). *Impact of special economic zones on employment, poverty, and human development*. New Delhi: Indian Council for Research on International Economic Relations.

Goodkind, D & West, L (2002). "China's Floating Population: Definitions, Data and Recent Findings" <http://usj.sagepub.com/content/39/12/2237.full.pdf+html>

Hao, P., Sliuzas, R., & Geertman, S. (2011). *The development and redevelopment of urban villages in Shenzhen. Habitat International*, 35(2), 214-224.

Hunter, R. and Saldana, G. (2013). *The impact area of special economic zones: the effect of FDI on technology and knowledge transfer for native American reservations – a study of employment, innovation and absorptive capacity. Global Business and Economics Research Journal*, 2(12): 1-28.

Johns, T. (2005). *A case study perspective of foreign direct*

جامع، محمد نبيل. (200). علم الاجتماع المعاصر وصايا التنمية. الاسكندرية: ط1 دار الجامعة الجديدة.

الجوهري، محمد. (2010). علم اجتماع التنمية. ط1 عمان - الأردن: دار المسيرة.

حامد، عمار (1981) "النفط والتغيرات الثقافية والاجتماعية في الوطن العربي"، مجلة شؤون عربية، العدد 5، مصر.

الحريقي، عبد الرحمن محمد (1996) "التغيرات الاجتماعية المترتبة على دخول صناعة النفط في شرق المملكة العربية السعودية"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة الخليج العربي.

الحوارني، محمد "النظرية المعاصرة في علم الاجتماع: التوازن التفاضلي صيغة توليفية بين الوظيفة والصراع"، ط1، مؤسسة مجدلاوي للنشر والتوزيع، عمان - الأردن.

الزهراني، نوال، والثبتي، خضران (2013) "الخصائص العامة للسكان بمدينة تبوك: دراسة تحليلية من منظور التفاعل المكاني الاجتماعي"، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة أم القرى، المملكة العربية السعودية.

سدران، الحسن والسودي، عبدالمهدي (1999) "الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لسكان منطقة نجران في السعودية"، أطروحة ماجستير (غير منشورة)، الجامعة الأردنية، الأردن.

السلمي، عطية (2007) "التغيرات الاجتماعية والاقتصادية المصاحبة لبرامج التنمية الريفية بالمجتمع العربي السعودي"، مجلة القراءة والمعرفة، العدد (175)، مصر.

السيد، سنية محمد (2011) "الخصائص الاجتماعية للبدو من سكان الحضر في مصر" (القاهرة)، مجلة البحث العلمي في الآداب، العدد (12) 3، جامعة عين شمس، مصر.

عبدالحاميد، حمدي ومصطفى أحمد (2010) "النظريات المعاصرة والمفسرة للتغير الاجتماعي والثقافي" (http://hamdiscocio.blogspot.com/2010/08/biog-post_5710.html)

عبدالرحمن عبدالله ومصطفى مريم (2000) "التنمية بين النظرية والتطبيق". دار المعرفة الجامعية ط1. مصر.

عوض، شريف محمد (2011) "الآثار الاجتماعية للمشروعات القومية شرق العوينات نموذجا"، ورقة بحثية في مؤتمر العلوم الانسانية والعولمة، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، جامعة قناة السويس، مصر.

كرادشه منير (2013). "المدخل إلى الديموغرافية الاجتماعي: علم السكان". عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع. ط1، أربد الأردن.
كرادشه منير والمحروقية رحمة (2015). "اتجاهات المجتمع العماني نحو أنماط الزواج التقليدي: دراسة استطلاعية". ط1، وزارة التنمية الاجتماعية، سلطنة عمان.

from *falta special economic zone, West Bengal*. Center for European Economic Research.
 Tianyuli. (2010) "*Measuring the effect of culture on economic growth and development*", Northern Illinois University.

investment influences and impacts on state. (Master's thesis, Xavier University, University of Cincinnati, Walden University).
 Paul, S., & Sarma, V. J. (2013). *The livelihood effects of industrialization on displaced households: evidence*

Demographic, and Socio- Economic Characteristics of Omani Citizens of Wilayat Al-Duqm: A Field Study (2015-2017)

Muneer Karadsheh, Shaikha Al-Medelwi***

ABSTRACT

This is a field study aiming to explore the demographic, economic and social characteristics of wilayat Al-Duqm's citizens and it is based on a comprehensive survey of all families living in the wilayat, (737) Families, divided into 23 villages, during (2015-2017). Statistical techniques such as Frequency Distribution and using the Statistical Package for the Social Sciences (SPSS), were used to analyze the collected data. The study revealed that families in Al-Duqm have a rural culture, low monthly incomes, and a remarkably low level of education. Furthermore, the results also illustrated that the health services offered to Al-Duqm's people are at low levels, especially with regard to the spread of diseases, children's deaths, pregnancy, abortion and childbirth complications. Additionally, the study pointed to the significant and sensitive role that cultural and social changes play, particularly with the existence of a large number of foreign labors and the rise of their unacceptable and unusual behaviors towards the citizens. It also illustrated the importance of preparing Al-Duqm's society on how to deal with the expected changes that might happen in different fields as a result of the Special Economic Zone of Al-Duqm projects, specifically those that might affect the traditional structure of the local society and might cause other types of consistent changes in social harmony and norms.

Keywords: Demographic Characteristics, Socio-Economic Characteristics, Social Transformation, Production Pattern, Pastoral Production.

* Humanities Research Center, Sultan Qaboos University, Oman.

** Research Assistant- Humanities Research Center, Sultan Qaboos University, Oman.

Received on 3/4/2018 and Accepted for Publication on 25/4/2019.